سلسلة تعليقاتي على تحقيقات كتب السنة (١)

كتاب السنة

تصنيف

عبدالله بن الإمام أحمد رحمهما الله

تحقيق أبي مالك الرياشي

طبعة دار النصيحة

كتبه

أبو عبدالله آل حمدان

بسم الله الرحمن الرجيم

الحمد الله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه وأشهد أن لا إلا إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمد عبده ورسوله ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد.

فقد كنت وقفت على تحقيق الرياشي لكتاب «السُّنة» لعبد الله بن الإمام أحمد رحمهما الله تعالى ، وكنت قبل ذلك قد حققت هذا الكتاب، وقضيت معه وقتًا طويلًا، وكانت لي به خبرة ومعرفة، فلما طالعت تحقيق الرياشي الجديد وجدت فيه أشياء وأخطاء كثيرة، لا يحسن السكوت عليها، وكان كثير منها واقعًا في العقيدة السلفية التي كان المحقق يحقق كتابًا من كتبها المعتبرة، وكان بعض هذه الأخطاء مُتعلِّقًا بالآثار والأحاديث التي في الكتاب تحكمًا فيها وتهجمًا عليها، وبعض هذه الأخطاء كان يخصني أنا شخصيًّا، وهو أهونها عندي، فلما كان الأمر كذلك، أحببت أن أسدي النصح لهذا المحقق لعله يرعوي ويراجع رشده، فإن لم يفعل - ولا أتمنى له ذلك - فيكون هذا تنبيهًا مني لمن يقف على تحقيقه هذا وما فيه من الحواشي ليحذر ما فيها من مخالفات لعقيدة ومنهج أهل السُّنة والأثر، والله من وراء القصد، وهو حسبنا ونعم والوكيل.

وهذه الملاحظات تتلخص فيما يلي :

١ - سرقاته من تحقيقي ومن التعليقات التي كتبتها على الكتاب، والعجب أن بعض ما سرقه مني يناقض ما قرره هو وما وذهب إليه .!

٢ - حكمه على الأحاديث التي تلقاها أهل السنة بالقبول محتجين بها = بالضعف والنكارة !

٣- ثناؤه ومدحه لكبار أهل البدع من المعطلة وغيرهم.

٤ - انتقاده لأئمة السنة والحديث.

٥ - نقله لكلام أهل التعطيل في الصفات دون إنكار.

٦ - دعوته للإرجاء.

وغيرها من الملاحظات والتنبيهات.

* الملاحظة الأولى :

أخذ المحقق كثيرًا من تعليقاتي ونقولاتي التـي جعلتهـا في حـواشي الكتـاب عـلى بعـض المسائل المهمة في أبواب الاعتقاد التي ذكرها المصنف.

وكان عدد تلك النقولات التي اقتبسها (أو سرقها) من تحقيقي أكثـر مـن (١٥٠) نقـلًا ! والخطب في هذا يسير إن شاء الله !

ومن ذلـك : (١/ و٧٠و٧٢ و٨٥ و٨٧ و٩٧ و١٤٨ و١٥١و١٥٩ و١٧٥و١٨٥ و٣٢٥ و٣٢٧ و٣٣٦و٣٤٥و ٣٤٧و٣٥٨)، (٢/ ٣٣ و٨٤ و١٠٧ و١٢٣ و١٧٠ و١٨٥ و١٩٣ و١٩٧ و٢٢٣ و.. إلخ) [1]

ومما لا ينقضي العجب منه أنه في نقله لبعض تلك الحواشي والفوائد من كلام أهل العلم يأتي بما يخالف ما حكم عليه من ضعف تلك الأحاديث والآثار، فكان بمنزلة من ينقل قولًا لا يدري أهو له أم عليه ! أيوافقه أم يخالفه ! ومن ذلك:

(أ)- في (١/ ٣٥٨) ضعَّف حديث أبي رزين العقيلي ﷺ قال: قال ﷺ: «**ضحك ربنا من**

---

(١) وليس هذا بغريب عليه ! فقد سبق وانتقده الزهيري في مقدمة طبعته لكتاب «التوحيد» لابن خزيمة رحمه الله فقال (١/ ٥-١٧): أقول لأحمد هذا ولغيره ممن استمرءوا السطو على أعمال الآخرين: أربعوا على أنفسكم أيها النـاس ! فأمـاكم يـوم يشيب من هوله الولدان. وأما بيان ذلك فمن عدة أوجهٍ، أوجز هنا بعضها:

١- متابعته لي حتى في خطئي... ٢- كذبه هداه الله عليَّ ... ٣- تشبعه بما لم يعط ...

٤ - من أين لك هذا ؟ فذكر جملًا ليست في المخطوط قد نقلها كما هي في تحقيقه.

٥- ومهما تكن عند امرئ من خليقة .. وإن خالها تخفى على الناس تعلم.

ثم ذكر كثيرًا من الأمثلة لكل واحد من هذه النقاط، ثم قال:

وأخيرًا: حتى لا نطيل أكثر من ذلك فهذا باختصار نماذج وأمثلة ودلائل وبينـات عـلى اعتـداء أحمـد بـن عـلي القفـيلي الرياشي على تحقيقي لكتاب «التوحيد» لابن خزيمـة، بـل ومـلأ كتابـه بالكـذب عـليَّ، وتـشبَّع بتحقيقـي مـستدركًا عـلى التحقيقات الأخرى للكتاب ناسيًا كل ذلك لنفسه !!

بينما حقيقة الأمر أنه قابل تحقيقي بتحقيق غيري فعرف ما في التحقيقات الأخرى مـن الأخطـاء ! فكانـت لـه لقمـة سائغة ظهر بها بمظهر الناقد البصير !

هذا: ويعز عليَّ أن يخرج هذا الكتاب من رجل انتسب لدار الحديث .. وإن كنت لا أعرفه، وإن كـان هـذا لا يمنعنـي أن أقول للقائمين على هذه الدار وطلابها: يجب عليكم صيانة أنفسكم وصيانة داركم . يعظكم الله أن تعودوا لمثله أبـدًا إن كنتم مؤمنين.

قنوط عباده ..» الحديث ! ثم نقل من تعليقي على هذا الأثر ما هو رد عليه و على تضعيفه للأثر ، وهو لا يشعر بشيء ! فقال: (فائدة)، فنقل كلام أبي عمر محمد بن عبدالواحد صاحب اللغة لما سئل عن هذا الحديث، فقال: الحديث معروف، وروايته سُنة، **والاعتراض بالطعن عليه بدعة** .. إلخ.

فمتى كانت رواية الحديث الضعيف سُنة ؟ والطعن فيه بدعة ؟!

ولكنه لا يدري أن نقله لهذا الكلام مع حكمه على الحديث بالضعف تناقض منه ظاهر !

(ب)- في (١/ ٤٣٥) ضعَّف قول الزُّهري، ثم نقل من حاشيتي قول السجزي: (هذا محفوظ عن الزُّهري؛ رواه عنه ابن أبي عتيق، والزبيدي، ومعمر، ويونس بن يزيد، وشعيب بن أبي حمزة، وهؤلاء كلهم أئمة، ولم ينكره واحد منهم. اهـ

وهذا النقل يناقض تضعيف المحقق لهذا، فأين يُذهب بهذا الرجل حتى ينقل ما يشهد عليه بمخالفة العلماء الأوائل، فيضعف أثرًا يعترف هو بنفسه أنه قد قبله الأئمة ولم ينكره أحد منهم. فأي خير فيمن خالفهم ؟!

(ج) - في (١/ ٥٦٨) حكم على أثر محمد بن علي رَحِمَهُ اللَّهُ في خروج صاحب الكبيرة من دائرة الإيمان إلى دائرة الإسلام بأنه ضعيف جدًّا.

ثم نقل من حاشيتي كلام الآجري رَحِمَهُ اللَّهُ: ما أحسن ما قاله محمد بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .. إلخ.

وهذا النقل يناقض تمامًا حكم المحقق عليه بأنه: (ضعيف جدًّا)، فكيف يُثني على كلام لم يقله صاحبه، وهو ضعيف جدًّا إليه ؟!

(د) - في (١/ ٢٢٣) ضعَّف حديث لقيط بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الطويل.

ثم نقل من حاشيتي: تصحيح ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ له !

وقول ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: هذا حديث كبير جليل، تنادي جلالتُه وفخامتُه وعظمتُه على أنه قد خرج مِن مشكاة النُّبوة .. ورواه أئمةُ أهل السُّنة في كتبهم، وتلقَّوه بالقبول، وقابلوه بالتسليم والانقياد، ولم يطعن أحدٌ منهم فيه، ولا في أحد من رُواته .. إلخ

وقال ابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ: روى هذا الحديث محمد بن إسحاق الصنعاني، وعبدالله بن أحمد بن

حنبل وغيرهما .. ولم يُنكِره أحد، ولم يتكلّم في إسناده، بل رَوَوْه على سبيل القبول والتسليم، ولا يُنكِر هذا الحديث إلّا جاحِدٌ، أو جاهل، أو مخالف للكتاب والسُّنة .. إلخ

قلت: ومع ذلك ذهب إلى تضعيفه اتباعًا لبعض المتأخِّرين ! وترك أئمة السُّنة وتلقيهم له بالقبول، وإنكارهم على من ردَّه أو طعن فيه !

والغريب أنه ذهب يشرح هذا الحديث الضعيف من كلام ابن القيم الذي نقلته في حاشيتي، وفي بعض كلامه ما ينقض تضعيفه له، كقوله (٢/ ٢٢٨): (هذا الحديث مع صحته (!) أدل دليل على أن الحوض يكون في الموقف قبل الصراط ..).

فكيف يستقيم هذا النقل مع الحكم عليه بالضعف ؟!

وقد سود المحقق (٦) صفحات في استخراج الفوائد والأحكام من هذا الحديث الضعيف! مع العلم بأن هذا الحديث قد انفرد بمسائل وأحكام لم يأت ذكرها في غيره من الأحاديث، فهل سيقول بها مع تضعيفه للحديث ؟!

(هـ) – في (١/ ٣٦٨) حديث أنس رضي الله عنه، قال النبي صلى الله عليه وسلم: «**أتاني جبريل وفي كفِّه مرآة بيضاء** ..» الحديث.

قال المحقق: حديث صحيح، وإسناده ضعيف جدًّا !

ثم تكلم على أسانيده وضعفها كلها، ولم يذكر ما وجه تصحيحه له !

والغريب أنه قد جزم بتضعيفه في تحقيقه لكتاب «الرد على الجهمية» للدارمي رحمه الله، وقال: (للحديث طرق أُخرى تنظر مع تخريجها والحكم عليها في كتاب «السُّنة» لعبدالله) !

فلما نظرنا في تحقيقه «للسُّنة» وجدنا حكمه على الحديث قد اختلف مع بقاء العلل التي لا يمكن تصحيح الحديث بها عند أهل التحقيق من (المتأخرين) !

فلعلَّ الحكم اختلف عنده لما نقل من حاشيتي تصحيح أهل العلم لهذا الحديث فخشي من مخالفتهم في هذا الموطن، فنقل من حاشيتي ما يلي :

قال ابن منده: هذا حديث مشهور عن عثمان بن عُمير.

وقال ابن القيم: هذا حديث كبير عظيم الشَّأن، رواه أئمة السُّنة، وتلقّوه بالقبول، وجمَّلَ به الشَّافعي «مسنده» .. إلخ.

وقال الذهبي: هذا حديث محفوظ، له شاهد في السُّنن، أخرجه عبدالله بن أحمد بن حنبل في كتاب «الرد على الجهمية» له. اهـ

فلما رأى هذا عنهم اشتد عليه ذلك فحكم عليه بهذا الحكم الغريب!

* الملاحظة الثانية :

حكمه على كثيرٍ من الأحاديث والآثار التي تلقاها أهل السُّنة وعلماء الحديث بالقبول والتسلم، محتجين بها في كتبهم في أبواب السنة والرد على الجهمية = بالضعف تارة، وبالنكارة تارة أُخرى، كل ذلك باسم: (**التحقيق والتخريج**)، وهو في حقيقته لمن تأمله بعين البصيرة (**تخريب وتشويه**) لكتب أئمة السُّنة والآثار المسندة في أبواب الاعتقاد، سواء علم بذلك أم جهله.

فإذا قرأ القارئ في هذه الكتب (**المحققة والمخرجة**) فلا تكاد تمرُّ عليه ورقة منها إلَّا وفيها الضعيف، أو الضعيف جدًّا، أو المنكر !، وما كان فيها من صحيح أو حسن فإنما صحَّحه المحقق بالشواهد وكثرة الطرق والمتابعات ! ومن أمثلة ذلك ما يلي :

أ- في كتاب «السُّنة» لعبد الله بن أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ.

فقد حكم على (٣٥٠) أثرًا بالضعف !

المنكر منها: (٤٨).

والضعيف جدًّا: (٥٨).

والضعيف منها: (٢٤٤).

ب- كتاب «الرد على الجهمية» للدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ. تحقيق الرياشي.

فقد حكم على أول أثرٍ فيه بالضعف، ثم لا تكاد تخلو بعد ذلك صفحة منه من حديث ضعيف، أو ضعيف جدًّا، أو منكر .

فقد حكم على (٧٨) أثرًا بالضعف، من مجموع (٢٠٦) آثار !

المنكر منها: (٨).

والضعيف جدًّا: (١٤).

والضعيف منها: (٥٦).

ج- كتاب «النقض» لعثمان الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ. تحقيق الرياشي.

وقد حكم على (١٢٤) أثرًا بالضعف.

المنكر منها: (١٩).

والضعيف جدًّا: (١٠).

والضعيف منها: (٩٥).

فإذا كان كتابًا الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ اللذان يفتخر بهما أهل السُّنة في كل زمان ومكان، وهما الشجى في حلوق الجهمية والمعطلة - قد اشتملا على هذه الأحاديث الضعيفة والمنكرة، فكيف سيثق بهما طالب العلم السُّني ويأخذ منهما عقيدته الصحيحة ؟! وماذا سيقول أهل البدع والأهواء عن مصادر أهل السُّنة في عقيدتهم ؟!

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في «اجتماع الجيوش» (ص٢٢٨) وهو يتكلم عن الإمام الدارمي، قال: وكتاباه من أجلِّ الكتبِ المصنفة في السُّنة وأنفعها، وينبغي لكل طالبِ سُنَّة مراده الوقوف على ما كان عليه الصَّحابة رضي الله عنهم والتابعون والأئمة أن يقرأ كتابيه، وكان شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ يوصي بهذين الكتابين أشد الوصية، ويعظِّمهما جدًّا. اهـ

وقال ابن عبدالهادي رَحِمَهُ اللَّهُ: عثمان بن سعيد .. لا أعلم للمُتقدمين في هذا الشأن كتابًا أجود منه، ومن كتابه الآخر في الرَّدِّ على عموم الجهمية. اهـ

قلت: هكذا يثني عليه أئمة أهل العلم والسنة ولم يحذروا القارئ مما اشتملت عليه كتبه من الأحاديث الضعيفة والمنكرة فيما زعمه هذا المحقق ، أويحذروا من الألفاظ المخالفة للشريعة التي زعم المحقق أنها منتقدة على الإمام الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ !

كل هذا من باب التحقيق العلمي زعم ؟!

فإذا ما قرأ فيها طالب العلم، أو نظر الناظر في حواشيها خرج بنتيجتين:

الأولى: أن الذين أَلَّفوا هذه الكتب في الاعتقاد – وهم أئمة السُّنة وعلماء الأثر – ليس لهم علم بما يجوز الاحتجاج به وما لا يجوز في أبواب العقيدة والدين، وليس لهم علم ولا دراية بعلم الجرح والتعديل والتصحيح والتضعيف، ولا بعلم الرجال والعلل، ولا بجمع الطرق ودراسة الأسانيد ! إنما همهم (الحشو)، والتجميع والتكثير من الأحاديث والآثار في بيان السُّنة والرد على المخالفين لها وإن كانت ضعيفة أو منكرة !

الثانية: الإعراض عن هذه الكتب التي اشتملت على هذه الأعداد الكبيرة من قسم الضعيف والمردود من الأحاديث والآثار والأخبار، إذ كيف يأخذ أو يثق طالب العلم بهذه الكتب ويتلقى منها عقيدته الصحيحة وفيها ما فيها من الضعيف والمنكر وأخبار بني إسرائيل المخالفة لدين الإسلام ؟!

ثم قد سمعنا من بعض المحققين (العابثين) أن له مشروعًا جديدًا في (تخريب) كتب السُّنة والاعتقاد المسندة، وهو تقسيمها إلى قسمين: (صحيح كتب السُّنة والاعتقاد)، و(ضعيف كتب السُّنة والاعتقاد) !

فانظر إلى جناية المتأخِّرين وعبثهم بكتب السلف الأوائل بهذه الطريقة المحدثة التي يكفي في بيان خطئها أن علماء الأمة على مرِّ الدهور والأزمان، وعلى اختلاف البلدان لم يسلكوا هذا المسلك المشين بدواوين أهل السُّنة الأوائل، فهل خبئ لنا هذا الخير عنهم ؟! وهل قصَّر علماء الأمة عن هذا الأمر العظيم حتى جاء هذا المتأخر وأنقذ الأمة من هذه الأحاديث والآثار الضعيفة أوالمنكرة ؟! والله المستعان.

وهذا يدل المنصف أن هناك فجوة كبيرة بين منهج وطريقة السلف وأئمة السُّنة في تلك الأحاديث والآثار والأخبار في تصحيحها وقبولها والاستشهاد بها وفهمها، وبين منهج وطريقة كثير من المتأخرين المشتغلين بالتخريج والتصحيح والتضعيف، فالسلف وأئمة السنة الأوائل في وادٍ، وهؤلاء في وادٍ آخر.

*** وهنا تنبيهات:**

التنبيه الأول:

لا يخفى على كل ذي بصيرة أن الأحاديث المروية عن النبي ﷺ قد اشتملت على الصحيح والضعيف، فهذا أمر لا أظن يجهله صغار طلبة العلم فضلًا عن العلماء؛ ولكني أريد التنبيه على شيء: هو أن كلام أئمة هذا الشأن من المتقدمين هو المقدم في هذا الباب على كلام كل من أتى بعدهم من المتأخرين كائنًا من كان، فما تلقاه أئمة السنة بالقبول والتسليم، ولم ينكروه، ولم يعترضوا عليه بالطعن والرد فإنا نتبعهم في ذلك ولا نخالفهم، لما يلزم من مخالفتهم من تنقصهم والطعن فيهم، وخاصة في أبواب السُّنة والاعتقاد، فإن من المُسلَّم عند كل صاحب سنة أن أئمة السُّنة والحديث لا يحتجون في هذه الأبواب إلا بما صح عندهم، وثبت لديهم، وأنهم أعلم وأورع وأخشى لله تعالى من أن يستدلوا بما لا يثبت عن النبي ﷺ، وخاصة في أصول الدين التي بنوا عليها عقائدهم.

قال الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «النقض» (ص٣٤٣): فقد أخذنا بما قال رسول الله ﷺ، فلم نقبل منها إلّا ما روى الفقهاء الحفاظ المتقنون؛ مثل: معمر، ومالك بن أنس، وسفيان الثوري، وابن عُيينة، وزُهير بن مُعاوية، وزائدة، وشريك، وحماد بن زيد، وحماد بن سَلمة، وابن المبارك، ووكيع، ونظرائهم الذين اشتهروا بروايتها ومعرفتها والتفقه فيها، خلاف تفقه المريسي وأصحابه، فما تداول هؤلاء الأئمة ونظراؤهم على القبول قبلنا، وما رَدُّوه رددناه، وما لم يستعملوه تركناه؛ لأنهم كانوا أهل العلم والمعرفة بتأويل القرآن ومعانيه، وأبصر بما وافقه منها مما خالفه من المريسي وأصحابه، فاعتمدنا على روايتهم، وقبلنا ما قبلوا، وزَيّفنا منها ما روى الجاهلون من أئمة هذا المعارض، مثل: المريسي والثلجي ونظرائهم. اهـ

وكثيرًا ما يحتج أهل العلم بما تلقاه السلف وقبلوه من الأحاديث والآثار، ومن ذلك:

١ – قال عبدالله بن أحمد في «السُّنة» (٥٧٢) حدثنا أبي، نا وكيع بحديث: إسرائيلَ، عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن خليفة، عن عُمر رضي الله عنه، قال: «إذا جلسَ الرَّبُّ عَزَّ وَجَلَّ على الكرسيِّ»؛ فاقشعرَّ رجلٌ سماه أبي عند وكيع، فغضِبَ وكيعٌ، وقال: أدركنا الأعمش، وسفيان يحدثون بهذه الأحاديث لا يُنكرونها.

قلت: فأنكر وكيع على الرجل الذي تغير حاله واقشعر عند سماعه لهذا الحديث، أنكر مجرد اقشعراره فكيف لو صرَّح بما اقشعرَّ منه ؟!

فهذا وكيع وهو الإمام المقدم في هذا الشأن احتج عليه بأن السلف حدثوا بهذا الحديث ولم ينكروه، فمن نحن حتى نرده ؟! أفليس لنا فيهم أُسوة ؟!

وإنه لا يكاد ينقضي العجب من المحقق - هداه الله - حيث ضعَّف حديث عمر ﷺ هذا، وصحح أثر وكيع في إنكاره على الرجل الذي اقشعرَّ عند سماعه له، وسيأتي في الملاحظة (الثامنة) زيادة بيان.

قال الذهبي في «العرش» (٢/ ١٢١) عن حديث عمر ﷺ هذا: وهذا حديثٌ صحيحٌ عند جماعة من المحدِّثين .. فإن كان هؤلاء الأئمة: أبو إسحاق السَّبيعي، والأعمش، وإسرائيل، وعبدالرحمن بن مهدي، والثوري، وأبو أحمد الزُّبيري، ووكيع، وأحمد بن حنبل، وغيرهم، ممن يطول ذكرهم وعددهم، الذين هم سُرُج الهُدى، ومَصابيح الدُّجى، قد تلقّوا هذا الحديث بالقبول، وحدثوا به، ولم يُنكروه، ولم يطعنوا في إسناده، فمن نحن حتى نُنكره، ونَتحذلق عليهم ؟ بل نؤمن به .. اهـ

٢ - قال عبدالصمد بن يحيى: قال لي شاذان: اذهب إلى أبي عبدالله [الإمام أحمد] فقُل: ترى لي أن أُحدث بحديث: قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «**رأيتُ ربي عز وجل في صورة شابٍّ** ..» ؟ قال: فأتيت أبا عبدالله فقلت له.

فقال لي: قل له: حدّث به، قد حَدَّثَ به العلماء.

[«إبطال التأويلات» (١٣٥)، و«طبقات الحنابلة» (٢/ ١٠٤)]

٣ - قال ابن تيمية رحمه الله في «جواب الاعتراضات المصرية» (ص١٦٦) وهو يتكلّم عن حديث: «**خلق الله آدم على صورة الرحمن**»: وليس الغرض تعدد طُرقه، وإنما الغرض الأصلي أن الأئمة المُتفق على إمامتهم في الأُمة ما زالوا يروونه ولا يُنكرونه، ولا يتأولونه على المحفوظ عنهم في ذلك. اهـ

وقال أيضًا في «بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ٤٤٥) وهو يتكلم كذلك عن حديث الصورة: وأيضًا:

اتفاق السَّلف على رواية هذا الخبر ونحوه - مثل: عطاء بن أبي رباح، وحبيب بن أبي ثابت، والأعمش، والثوري وأصحابهم من غيرِ نكيرٍ سُمِعَ مِن أحدٍ لمثلِ ذلك في ذلك العصرِ، مع أن هذه الرِّوايات المتنوعة في مظنّة الاشتهار - دليلٌ على أن علماء الأُمّة لم تنكِر إطلاق القول: (بأن الله خلقَ آدمَ على صورةِ الرحمن)؛ بل كانوا مُتّفقين على إطلاق مثل هذا..

وأيضًا: فإن الله قد وصفَ هذه الأُمّة بأنها خير أُمة أُخرجت للناس، وأنها تأمر بالمعروف، وتنهى عن المنكر، فمن الممتنع أن يكون في عصرِ التابعين يَتكلّم أئمة ذلك العصر بما هو كفرٌ وضلال، ولا ينكر عليهم أحد، فلو كان قوله: «**خلقَ الله آدمَ على صورة الرحمن**» باطلًا لكانوا كذلك. اهـ

٥- وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في «مختصر الصواعق» (٣/ ١٢٨٣) وهو يتكلّم عن حديث جابر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «**يُحشر الناسُ يومَ القيامة عُراةً غُرلًا بُهمًا..** » الحديث: رواه عبدالله بن أحمد في «السُّنة»، والطبراني في «المعجم»، و«السُّنة»، وأبو بكر بن أبي عاصم في «السُّنة» مُحتجِّينَ به، فمن الناس سوى هؤلاء الأعلام سادات الإسلام، ولا التفات إلى ما أعلّه به بعض الجهمية ظُلمًا منه، وهضمًا للحقِّ ... إلى أن قال: ورواه أئمة الإسلام في كُتبِ السُّنةِ، ومَا زالَ السَّلف يروونه، ولم يسمع مِن أحدٍ مِن أئمّة السُّنّة أنكره حتى جاءت الجهمية فأنكرته، ومَضى على آثارهم من اتبعهم في ذلك... إلخ

وقد تقدم في الفقرة الثانية بعض النقولات عن أهل العلم في تلقيهم لهذه الأحاديث بالقبول والتسليم.

ولم يقتصر الأمر عند أئمة السنة على الأحاديث المروية عن النبي ﷺ، بل تعدى إلى أقوال الصحابة التابعين.

ومن أمثلة ذلك: تلقي السلف وأئمة السنة في أثر التابعي مجاهد بن جبر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير المقام المحمود بإجلاس النبي ﷺ على العرش بالقبول والتسليم.

- قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قد تلقته العلماء بالقبول، نُسلِّم الخبر كما جاء. «إبطال التأويلات» (٤٤٨).

- وقال الإمام الآجُرِّي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الشريعة» (٣/ ٣٦٧): وأما حديث مجاهد [يعني: في إقعاد

النبي ﷺ على العرش].. فقد تلقَّاه الشُّيوخ من أهل العلم والنَّقل لحديث رسول الله ﷺ تلقّوها بأحسن تلقٍّ، وقبلوها بأحسن قبول، ولم ينكروها، وأنكروا على من رَدَّ حديث مجاهد إنكارًا شديدًا، وقالوا: من رَدَّ حديث مجاهد فهو رَجل سُوء. اهـ

– وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «مجموع الفتاوى» (٤/ ٣٧٤):.. إذا تبيَّنَ هذا فقد حدّث العلماء المرضيون وأولياؤه المقبولون: أن محمدًا رسول الله ﷺ يُجلسه ربّه على العرش.. وهذا ليس مُناقضًا للشفاعة لما استفاضت بها الأحاديث مِن أن المقام المحمود هو الشَّفاعة باتفاق الأئمة من جميعِ مَن يَنتحلُ الإسلامَ ويدَّعيه، لا يقول: إن إجلاسَه على العرشِ مُنكرٌ، وإنّما أنكرَه بعضُ الجهميّةِ، ولا ذِكرُه في تفسيرِ الآية منكرًا. اهـ

وإن أردت زيادة بيان في تلقي أهل السنة لبعض الأحاديث والآثار بالقبول والتسليم دون الاعتراض عليها بالطعن والرد، فانظر كتابي: «الاحتجاج بالآثار السلفية على إثبات الصفات الإلهية» (المبحث الثاني: (فصل ما حَدَّثَ به العلماء وتلقوه بالقبول مِن أحاديث الصفات).

التنبيه الثاني:

أن ما اختلف أهل الحديث والسُّنة في قبوله ورده من الأحاديث في أبواب السنة والاعتقاد؛ فلطالب العلم أن ينظر في كلا قوليهم، وأن يرجح بينهما إن كان ممن يحسن هذا الباب، فإذا ظهر له رجحان أحد الحكمين على الآخر فليقل به، ولا يعنف أو يشنع على من ذهب إلى الحكم الآخر؛ لأن الذاهب إلى الحكم الآخر لم يحدث هذا الحكم من تلقاء نفسه وإنما هو مسبوق إليه ببعض أهل السنة والأثر .

التنبيه الثالث:

أن أئمة السلف ممن صنف كتب السنة والاعتقاد قد يوردون في كتبهم الأحاديث والآثار الضعيفة أو الأحاديث التي في أسانيدها مقال، وذلك من باب الاعتضاد وذكر الشواهد والمتابعات للأصل الثابت بالكتاب والسنة الصحيحة، لا أنهم يحتجون بالأحاديث الضعيفة والواهية في إثبات العقيدة كما يتوهمه من لا علم له بحالهم ولا بطريقتهم.

فإذا ذكروا مثلًا أبواب علو الله تعالى على خلقه، أو نزوله ﷻ إلى السماء الدنيا أوردوا تحت

هذه الأبواب كل ما ثبت عندهم في الباب من الأحاديث الصحيحة وما دونها من الشواهد والمتابعات مما يعضد الباب ويقويه.

ومن نظر في كتب السلف المتقدمة وجد ذلك منهجًا يسير عليه عامتهم، مع علمهم ـ كما لا يخفى ـ بالصحيح والضعيف وما يحتج به وما لا يحتج به، فهم أهل هذا الشأن وفرسانه.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «الصفدية» (١/ ٢٨٧): والأئمة كانوا يروون ما في الباب من الأحاديث التي لم يعلم أنها كذب ، من المرفوع والمسند والموقوف وآثار الصحابة والتابعين؛ لأن ذلك يقوي بعضه بعضًا، كما تذكر المسألة من أصول الدين ويذكر فيها مذاهب الأئمة والسلف، فثم أمور تذكر للإعتماد، وأمور تذكر للإعتضاد، وأمور تذكر لأنها لم يعلم أنها من نوع الفساد. اهـ

وقال في «الانتصار لأهل الآثار» (١/ ٣٩): وأهل الحديث لا يستدلون بحديث ضعيف في نقض أصل عظيم من أصول الشريعة، بل إما في تأييده، وإما في فرع من فروعه. اهـ

وقال أيضًا في «بيان تلبيس الجهمية» (٧/ ٣٥٦) وهو يتكلّم عن حديث أُم الطُّفُيل: (عن النبي ﷺ أنه رأى رَبَّه في المنامِ في أحسنِ صورَةٍ، شَابًا مُوفَّرًا .. الحديث): وأما حديث أم الطُّفُيل فإنكار أحمد له لكونه لم يعرف بعض رواته، لا يمنع أن يكون عرفه بعد ذلك، ومع هذا فأمره بتحديثه به؛ لكون معناه موافقًا لِسَائر الأحاديث كحديث: مُعاذ وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وغيرهما؛ وهذا معنى قول الخلال: (إنما يروى هذا الحديث، وإن كان في إسناده شيء تصحيحًا لغيره؛ ولأن الجهمية تُنكر ألفاظه التي قد رويت في غيره ثابتة).

فروى ليُبيّن أن الذي أنكروه تظاهرت به الأخبار واستفاضت.

وكذلك قول أبي بكر عبدالعزيز [المعروف بغلام الخلال]: (فيه وهاءٌ، ونحن قائلون به)، أي لأجل ما ثبتَ مِن موافقته لغيره الذي هو ثابت، لا أنه يقال بالواهي من غير حُجّة.

فإن ضعف إسناد الحديث لا يمنع أن يكون متنه ومعناه حقًّا،

ولا يمنع أيضًا أن يكون له مِن الشَّواهد والمتابعات ما يُبيّن صحته.

ومعنى الضَّعيف عندهم: أنا لم نعلم أن راويه عدل، أو لم نعلم أنه ضابط.

فعدم علمنا بأحد هذين يمنع الحكم بصحته، لا يعنون بضعفه أن نعلم أنه باطل، فإن هذا هو

الموضوع، وهو الذي يعلمون أنه كذب مُـختلق.

فإذا كان الضعيف في اصطلاحهم عائدًا إلى عدم العلم، فإنه يطلب له اليقين والتثبيت، فإذا جاء من الشواهد والأخبار الأُخرى غيرها ما يوافقه صار ذلك موجبًا للعلمِ بأن راويه صـدق فيه وحفظه، والله تعالى أعلم. اهـ

التنبيه الرابع:

أن المتقدمين من أهل السنة والحديث كانوا يتساهلون في الحكم على آثار السلف الصالح بالصحة والضعف ، ولـم يكونوا يتعاملون معها معاملة الأحاديث المرفوعـة عـن النبـي ﷺ، فكانوا يغتفرون يسير الضعف، إذا كان الأثر له ما يعضدة من النصوص الثابتة.

ولقد سار على هذا المنهج كثير من أهل السنة في نقلهم لها في كتبهم في الاعتقاد دون ذكـر الضعف اليسير الذي فيها، فهذا ابن تيمية رحمه الله ومن قبله وبعده من أئمة الدعوة ينقلـون مـن كتب أئمة السنة المسندة كثيرًا من الآثار ولا يحكمون عليها صحة وضعفًا، حتـى جـاء هـؤلاء المتأخرون وسلكوا فيها هذا المسلك الذي يزعمون فيه أنه هو مسلك أهل التحقيق.

• الملاحظة الثالثة :

في (١/ ٣٣) بيَّن المحقق أنه أبقى ما ذكره المصنف رحمه الله من كلام أئمة الدين في أبي حنيفـة من باب (الأمانة العلمية) فقط ! وأن العهدة في ذلك كله على من نقل، وأن مـن أسـندك فقـد أحالك، وأنه بريء من عهدته !

فهل هذا المحقق – هداه الله – أحسن ورعًا وديانة من عبدالله بن أحمد رحمه الله فـيما ذكـره في هذا الباب ؟!

حيث نقل المحقق عن بعض المعاصرين كلامًا يناقض ويعارض به ما سـاقه المـصنف في هذا الباب من ذم السلف لأبي حنيفة بتركه الحديث ونقضه للسنن وأخذه بـالرأي، فقـد نقـل المحقق أقوالًا عن أبي حنيفة من غير إسناد، يأخـذها مـن كتـب الأحنـاف المتـأخرين التـي لا خطام لها ولا زمام، ولو ثبتت عنه لنقضت كثيرًا من الأقوال التي سـاقها المـصنف عـن أئمـة السنة في ذمه.

فأين التحقيق العلمي – خاصة في هذا الموطن – لتلك الأقوال التي تناقض هذا الباب الذي ذكره عبدالله بن أحمد في كتابه «السُنة» ؟!

وإن قال المحقق: إنما نقلتها عن غيري ! وليس عليَّ أن أحكم عليها بصحة أو ضعف .

قلنا له : فها أنت قد حكمت بالنكارة والضعف والرد للآثار التي احتج بها عبد الله بن أحمد في أبواب الاعتقاد، مع أنه قد ساقها بأسانيده الصحيحة عن الصحابة ﷺ والتابعين وأئمة السُّنة ونقلها عنهم، فنقل أئمة السنة المتقدمين تضعفه كله وترده، و نقل المتأخرين تسكت عنه وتقبل به.

وها هو يحكم على أثر الصحابي الجليل عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما مع صحة إسناده إليه بأنه: (منكر)، بل قال: (وقول عبدالله لا عِبرة به) !

نعوذ بالله من الجُرأة على أصحاب النبي ﷺ.

أفلا قال هاهنا : لا عبرة بمن خالف أئمة السَّلف وأهل السُّنة والدين كائنًا من كان.

ومن العجيب هنا أن المحقق حاول أن يتبرأ مما ساقه عبدالله بن أحمد ويجعل عهدته عليه مع ذكره في الحاشية كثيرًا من الآثار عن أئمة السنة والسلف في ذم أبي حنيفة لم يذكرها المصنف تناقض ما ذكره في مقدمة الكتاب من الدفاع في أبي حنيفة !

* الملاحظة الرابعة :

أن المحقق رضي النقل عن الشعراني الحنفي الصوفي !! في اعتذاره لأبي حنيفة في سبب تركه للأحاديث والآثار وأخذه بالقياس !

ويكفي في رد ذلك أن تعرف من هو هذا الشعراني الذي أقرَّ المحقق النقل عنه في مقدمة كتاب «السُّنة والرد على الجهمية» !!

فقد وصفه شمس الدين بن محمد بن أشرف الأفغاني رحمه الله في كتابه «جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية» (٢/ ٧٤٢): بأنه الملحد الزنديق الوثني.

وقال (٢/ ١٠١٥): إن الشعراني أحد مشاهير الزنادقة، وكبار الملاحدة، وأئمة القبورية

الوثنية.

وقال (٢/ ١٠١٨): الشعراني أحد أئمة الزنادقة الوثنية القبورية، والملاحدة الدجالين الكذابين.

فهل يؤخذ عن أمثال هؤلاء الكذابين القبورية ويحتج بهم في هذا المقام ويترك كلام أئمة السُّنة والسلف في ذمهم له ؟!

وكيف يقبل منصف قول الشعراني: (واعتقادنا واعتقاد كل منصف في أبي حنيفة أنه لو عاش حتى دونت الشريعة لأخذ بها) !

فهذا من علم الغيب الذي لا يجوز الجزم به قطعًا، وما أورده عبدالله رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه هذا أبلغ رد على هذا التخرص الذي لا يصدر إلَّا عن أهل التصوف والكشف أو متعصبة الأحناف !

فلو حذف المحقق هذا الباب رأسًا لكان أستر له، وأبعد عن رميه بما يلزم من تعليقاته كما سيأتي التنبيه على بعضها.

* الملاحظة الخامسة :

في (١/ ٢٨٣) علَّق على أثر الإمام حماد بن سلمة رَحِمَهُ اللَّهُ في قوله في أبي حنيفة: (ليُكبنَّه الله في النار).

فقال المحقق: وأما قول حماد بن سلمة عفا الله عنه ! (ليُكبنَّه الله في النار)، لا يُسلَّم له ذلك؛ لأن من عقيدة أهل السُّنة والجماعة (السلفيين) أنهم لا يحكمون لأحدٍ من أهل القبلة بعينه بجنة ولا نار، إلَّا من شهد له القرآن والسُّنة .. وأما من مات كافرًا كاليهودي، والنصراني، ومن حكم عليه أهل العلم بأنه مات كافرًا أو مرتدًا، مثل: الباطنية، والروافض، فإننا نجزم بالحكم عليه بالكفر والردة). اهـ

قلت: وهذا التعليق لا فائدة منه هاهنا ! فإن حماد بن سلمة رَحِمَهُ اللَّهُ إمام من أئمة أهل السُّنة والجماعة، وكذا المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ الذي أورد هذا الأثر في كتابه «السُّنة والرد على الجهمية»، وسكت عنه مُقرًّا بما فيه، ولم يُبيِّن مخالفته لعقيدة أهل السُّنة والجماعة (السلفيين) في الحكم على المعين من أهل القبلة بجنة أو نار، إذ أن هذه العقيدة لا تخفى على صغار طلبة العلم فضلًا عن

أئمة أهل السُّنة والأثر الكبار !

وكلام حماد رَحِمَهُ اللَّهُ هذا محمول على الدعاء، فقد أخرج المصنف هذا الأثر من طريق أخرى بعده بلفظ آخر ظهر منه مراد حماد بن سلمة رَحِمَهُ اللَّهُ وهو قوله: (والله إني لأرجو أن يدخله الله نار جهنم).

وليت المحقق لم يقف على هذا الأثر أو ذهل عنه، بل وقف عليه وعلق عليه بما يطول منه العجب، فقال (كلا، بل نرجو أن يعفو الله عن أبي حنيفة، وأن يغفر ذنبه، ويتجاوز عنه، وأن يُكفِّر عنه سيئاته، ويغفر زلّاته وهفواته). اهـ

فهذا مما يقف عنده السُّني مُتحيِّرًا لا يدري ما يقول أمام هذه التعليقات التي تجعل أئمة السَّلف كأنهم قد طغوا وبغوا وأساؤوا الأدب مع المخالفين !!

والمقصود أن حماد بن سلمة رَحِمَهُ اللَّهُ وهو الإمام المشهور لم يخالف عقيدة أهل السُّنة والجماعة (السلفيين) بالحكم على المسلم المعين بجنة أو نار، وإنما قال ذلك من باب الدعاء.

وتبيَّن كذلك أن المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ لم يورد في كتابه السُّنة والاعتقاد من الآثار وأقوال الأئمة ما يخالف عقيدة أهل السُّنة والجماعة (السلفيين)، فإن هذا لا يصنعه صغار طلبة العلم، فضلًا عن أئمة أهل السُّنة والأثر.

وأما قول المحقق: (وأما من مات كافرًا .. أو مرتدًا فإننا نجزم بالحكم عليه: بالكفر والردة)، فهو تحصيل حاصل لا فائدة فيه هاهنا ؛ لأنه إن مات كافرًا أو مُرتدًا فمن المعلوم أنا سنحكم عليه بالكفر لا بالإسلام، فما هو الجديد والفائدة من إيراد هذا الكلام ؟! هل سنحكم على من مات على الكفر أو الردة بالإسلام ؟!

والمسألة التي استدركها المحقق على الإمام حماد بن سلمة رَحِمَهُ اللَّهُ وبيَّن أنه خالف أهل السُّنة (السلفيين) هي الحكم على المعين بجنة أو نار، فهل سيجزم المحقق على من مات كافرًا أو مرتدًا بعينه بالنار، أو سيقول: أمره إلى الله تعالى ؟

سننتظر بيان هذا المسألة في الطبعة (الجديدة المنقحة) إن شاء الله !

• الملاحظة السادسة :

في (١/ ٣٥٦) علق على قول أسود بن سالم رَحِمَهُ اللهُ منكرًا على من استشهد بقول أبي حنيفة في مسألة من مسائل العلم في المسجد، فقال: تذكر أبا حنيفة في المسجد ؟! فلم يكلمني حتى مات.

فقال المحقق في كلام له نفيس لا إخالك تجده في غير هذا الموطن ! :

إن الله عَزَّ وَجَلَّ يحب الإنصاف !! قال تعالى: (ولا يجرمنكم شنئان قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى)، وقد ذكر الله عَزَّ وَجَلَّ فرعون وهامان في القرآن، وهي تتلى في الصلوات في المساجد، وقد ذكر الكلب والخنزير أيضًا!

وأيضًا: فإن أهل العلم يحذرون من أهل البدع وأهل الأهواء في المساجد ويذكرونهم بأسمائهم ولا ضير في ذلك. اهـ

قلت: سيخرج القارئ من هذا التعليق بنتيجة، وهي: أن السلف الصالح لم يكونوا مُنصفين مع خصومهم، بل تجاوزوا الحد في التحذير منهم حتى ظلموهم، وبغوا عليهم، ولم ينصفوا معهم، (والله يحب الإنصاف) !

والمحقق لم يفهم هذا الأثر ولا المراد منه، فأتى بهذا الكلام الغريب مستدركًا به على أئمة السُّنة والآثار !

وهذه الآثار وغيرها من آثار السلف في النهي عن ذكر أسماء أئمة أهل البدع من غير تحذير ولا بيان ضلالهم : محمولة على تحذير العامة منهم حتى لا يغتروا بهم عند سماع أسمائهم وكلامهم في مجالس العلم في المساجد وغيرها التي يجتمع فيها: العالم، وطالب العلم، والعامي، والجاهل.

أما فرعون وهامان والكلب والخنزير فقد تبيَّن حالهم فلا يغتر بهم أحد من المسلمين عند ذكر أسمائهم في المساجد وغيرها.

وماذا سيقول المحقق في هذه الآثار:

ففي «الآداب الشرعية» (١/ ٢٥٦) قال المروذي: أيُستعان باليهودي والنصراني وهما مُشركان، ولا يُستعان بالجهمي؟!

فقال الإمام أحمد: يا بُني، يغترُّ بهم المسلمون، وأولئك لا يغتر بهم المسلمون.

فرخّص الإمام أحمد في الاستعانة باليهود والنصارى ونهى عن الاستعانة بأهل البدع، فأين الإنصاف المزعوم في تقديم أهل الكتاب على أهل البدع ؟!

وفي «السُّنة» للخلال (١٧٠٤) قال أبو ثابت الخطاب: كنتُ أنا وإسحاق بن أبي عمر جَالسين، فمرَّ بنا رَجلٌ جهمي، وأنا أعلم أنه جهمي، فسلَّم علينا، فرددت عليه السَّلام، ولم يرد عليه إسحاق بن أبي عمر، فقال لي إسحاق: ترد على جهمي السَّلام ؟! قال: فقلت: أليسَ أرد على اليهودي والنصراني ؟ قال: ترضى بأبي عبدالله [يعني: الإمام أحمد] ؟ قلت: نعم. قال: فغدوت إلى أبي عبدالله، فأخبرته بالخبر، فقال: سُبحان الله، ترد على جهمي ؟! فقلت: أليس أرد على اليهودي والنصراني؟ فقال: اليهودي والنصراني قد تبيّن أمرهما.

قلت: وكذلك فرعون وهامان والكلب والخنزير قد تبيَّن أمرهم.

وفي «الإبانة الصُّغرى» (٢٠٢)، و«الحلية» (٨/ ١٠٣)، قال الفضيل: آكلُ طعامَ اليهودي والنصراني، ولا آكلُ طعامَ صاحبِ بدعة.

ثم بيَّن مراده حتى لا يُتهم بأنه ترك الإنصاف مع المخالف، فقال: إذا أكلتُ عندهما لا يُقتدى بي، وإذا أكلتُ عند صاحب بدعةٍ اقتدي بي.

قلت: رَحِمَ الله السلف فقد كانوا - والله - من أنصف الخلق للخلق، وأنصحهم لهم.

وأهل السُّنة إنما يذكرون أهل البدع بأسمائهم في المساجد للتحذير منهم وبيان ضلالهم، لا في مقام الاستشهاد بأقوالهم في أبواب العلم كما في هذه القصة التي أنكر فيها الأسود بن سالم رَحِمَهُ اللهُ على صاحبها ذكره لأبي حنيفة في مسائل العلم.

فإنكار أسود بن سالم رَحِمَهُ اللهُ في مكانه حتى لا يغترَّ به من سمعه في المسجد من الحاضرين بدون تحذير منه.

والعجيب أن المحقق استدل بهذا الأثر الذي جانب صاحبه الإنصاف فيه بعد صفحات !

فقد علق في (١/ ٣٠٧) على أثر أبي بكر بن عياش رَحِمَهُ اللهُ عند إنكاره على من استشهد بقول أبي حنيفة في مسألة من مسائل العلم، فقال: (سوَّد الله وجه أبي حنيفة، ووجه من يقول بهذا).

فحسَّنه المحقق، ثم أراد أن يزيد في البيان والإيضاح، فقال: وأخرج أبو بكـر الخطيـب في «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤١٠) ! فذكر أثر الأسود بن عامر وإنكاره على مـن ذكـر أبـا حنيفـة في المسجد !

فلا أدري هل نسي المحقق تعليقه على هذا الأثر بأنه ينافي الإنصاف الذي يحبه الله ؟! وإلَّا فكيف يستشهد به هاهنا ويسكت مقرًّا له ؟!

والذي يظهر أنه نسي ذلك ! بدليل أنه أبعد في التخريج، فأخرج هـذا الأثـر مـن «تـاريخ بغداد» ! وترك تخريجه من كتاب «السُّنة» الذي هو بين يديه !

* الملاحظة السابعة :

تساهله مع أهل البدع الذين أجمع أهل السُّنة على ذمهم والطعن فيهم، إذ أقرَّ النقل عمـن أثنى عليهم، ومن ذلك:

أ- في (١/ ٣٠٢) قال في الحسن بن صالح: (هو من أئمة الإسلام، لولا تلبسه ببدعة، وكان يترك الجمعة، وكان يرى السيف) !

قلت: متى كان الخوارج أئمة للإسلام ؟! فقد صحح المحقق بعـد هـذا الأثـر بـصفحتين إنكار الإمام الأوزاعي رَحِمَهُ اللَّهُ على من ذكر رجلًا من الخوارج فقط، فقـال: تـدري مـا تكلمـت به؟! تطري رجلًا يرى السيف على أهل الإسلام ؟

فهذا فيمن ذكره فقط، فكيف لو وصفه: (بأنه من أئمة الإسلام) ؟!

ب- في (١/ ١٨٠) قال في الكرابيسي: العلامة ! فقيه بغداد ! كان من بحور العلم ! ذكيًّا ! فطنًا ! فصيحًا ! لَسِنًا ! تصانيفه في الفروع والأصول تدلُّ على تبحره ..

والغريب أن هذه الحاشية تحت قول الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في الكرابيسي: (كذب هتكه الله الخبيث) !

فكيف سيجمع القارئ بين هذه التناقضات في صفحة واحدة (كـذاب وخبيـث)، ولكنـه (علامة، من بحور العلم، وفقيه بغداد) ؟!

ففي «طبقات الحنابلة» (٢/ ٥٥٣) سئل الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ عن الكرابيسي، فقال: متى كان هؤلاء

من أهل العلم ؟ متى كان هؤلاء مِن أهل الحديث ؟ متى كان هؤلاء يضعون للناس الكتب ؟!

ومع ذلك قال فيه: (تصانيفه في الفروع والأصول تدلُّ على تبحره).

وفي «الطبقات» (١/ ١٤٩) قال المرُّوذي: قلتُ لأبي عبدالله: إن الكرابيسيَّ يقول: مَن لم يقل: لفظُه بالقرآن مخلوقٌ فهو كافرٌ. فقال: بل هو الكافِر.

ج- في (١/ ١٨٣) قال في ترجمة المريسي !: (المتكلم، المناظر، البارع ! أبو عبدالرحمن ..كان من كبار الفقهاء ! نظر في الكلام فغلب عليه، وانسلخ من الورع والتقوى، وجرَّد القول بخلق القرآن، ودعا إليه .. إلخ

فهل هذا الذي أجمع أهل السُّنة على كفره: (كان مُناظرًا، بارعًا، من كبار الفقهاء) ؟!

والله لو نظر المحقق بعين البصيرة في كتاب «النقض على المريسي» للإمام للدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ - (الذي حققه !) - لرأى أن هذا المريسي كان من أجهل الناس في العلم والمناظرة، ولا يفقه في الدين شيئًا.

فكيف يكون من (كبار الفقهاء) وقد أجمعوا على كفره ؟!

ولكن يمكن أن يقال هذا على منهج الموزانات بين الحسنات والسيئات الذي اتخذه مطية من يري تلميع أهل البدع وغر الناس بهم !

قلت: وتتبع مدح أهل البدع والثناء عليهم ووصفهم بالإمامة والعلم في حواشي هذا الكتاب كثير، وهو يناقض تمامًا ما أراده أهل السُّنة من ذمهم التحذير منهم.

- قال رافع بن أشرس: كان يُقال: إن مِن عقوبة الكذَّاب: أن لا يُقبل صِدقه، قال: وأنا أقول: ومِن عقوبة الفاسق المبتدع: أن لا تُذكر محاسنه.

[«الصمت وآداب اللسان» لابن أبي الدنيا (٥٤٩)]

• الملاحظة الثامنة :

اتهام السلف بـ (الحدادية) !

ذكر المحقق في تعليقاته كلمة (الحدادية) في موطنين !! ولم يُبيِّن للقارئ من هم ؟ وما منهجهم ؟ ومتى ظهرؤا؟ فإن كتاب «السُّنة» يقرأه خلق كثير من أقطار الأرض وفيهم العالم، وطالب العلم، والمطلع وغير المطلع، فإذا مرَّ بهذه الكلمة وقف عندها ! وأخذ يبحث في كتب المذاهب والفرق عن هذه الفرقة فلم يتوصل إلى شيء عنها، ولكن سيخرج من الحاشية التي ذُكرت فيها بمعرفة يسيرة عن هذه الفرقة.

وبيان ذلك:

أ- في (١/ ٤٥٨) ذكر هذه الفرقة تحت الحديث الذي أخرجه الطبراني في كتابه «السُّنة» من حديث حماد بن سلمة، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «**رأيت ربي في صورة شابٍّ له وفرة**».

ونقل كذلك من «السُّنة» للطبراني قوله: سمعت أبا بكر بن صدقة يقول: سمعت أبا زرعة الرازي، يقول: حديث قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما في الرؤية صحيح لا ينكره إلَّا معتزلي.

وقول ابن عدي رحمه الله: وهذه الأحاديث التي رويت عن حماد بن سلمة في (الرؤية)، وفي (رؤية أهل الجنة خالقهم)، قد رواها غير حماد بن سلمة، وليس حماد بمخصوص به فينكر عليه. اهـ

وختم المحقق الحاشية بقوله: (أما أحاديث الرؤية، أي رؤية المؤمنين لربهم في الجنة فلا اعتراض عليها، وأما ما رواها حماد هنا، فوالله إنها لمنكرة، على **رغم أنوف الحدادية**).

والذين ذكروا هذا الحديث واحتجوا به على الجهمية كما ذكرهم المحقق هم: الإمام حماد بن سلمة رحمه الله، والإمام أبو زرعة الرازي رحمه الله، وقد قال: (من رده فهو من المعتزلة)، والإمام الطبراني رحمه الله في كتابه «السُّنة»، وهؤلاء من علماء أهل السنة.

فهل هؤلاء هم (الحدادية) الذين يقصدهم المحقق ويحلف أن الحديث ضعيف على رغم أنوفهم، فإنه لم يذكر في هذا الموطن سواهم ؟!

وهل من توقير السلف وأئمة السنة أن تُذكر أقوالهم ثم يحلف طالب العلم على ضعفها (رغم أنوفهم) ؟!

ثم هل هذه اللفظة تذكر في تحقيق كتب أئمة السُّنة والاعتقاد، وتصبح نبزًا ينبز بها من وافقهم في تصحيح بعض الأحاديث كما هاهنا ؟!

ب- الموطن الثاني الذي ذكر فيه هذه اللفظة (١/ ٤٧٤):

علَّق المحقق على الأثر الذي صححه عن وكيع رَحِمَهُ اللَّهُ في إنكاره على من اقشعر عند سماعه لأثر عبدالله بن خليفة، عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (**إذا جلس الرب** عَزَّ وَجَلَّ **على الكرسي** ..)، فقال وكيع منكرًا عليه: أدركنا الأعمش وسفيان يُحدِّثون بهذه الأحاديث ولا ينكرونها).

فقال المحقق: (فائدة): قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ وهو يرد على المتعصبين (**أسلاف الحدادية**) !

فنقل كلامًا لابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في ذم من يحتج ببعض الأحاديث الضعيفة في الصفات ويتعصب لها، وينكر على من ردها.

ولا أدري ما مناسبة إيراد هذا الكلام تحت أثر وكيع رَحِمَهُ اللَّهُ ؟!

فإن المتبادر لذهن القارئ أن المحقق يقصد: (وكيعًا، وأحمد، والمصنف)، فهم الذين احتجوا بحديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (الذي ضعفه المحقق) وأنكروا على من اقشعر عند سماعه، فكيف لو صرَّح ذلك الرجل برده والطعن فيه كحال المحقق ؟!

فهؤلاء هم (أسلاف الحدادية) الذين سماهم المحقق، وهم مَن يحتجون بهذه الأحاديث، وينكرون على مجرد من كره سماعها فضلًا عمن ضعفها أو أنكرها.

وتأمل قوله: (أسلاف الحدادية)، فهو لم يرد على من يسميهم بـ(الحدادية)، إنما يرد على (أسلافهم)، وقد ظهر من هذا الأثر بعض أسلافهم، ولكنه لم يبين للقارئ من أسلافه هو في رد هذه الأحاديث والطعن فيها.

وقوله: (قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ وهو يرد على المتعصبين أسلاف الحدادية) فهو من الكذب على شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لأنه لم يقصد بكلامه هذا من اتبع السلف وعلماء السنة فيما تلقوه بالقبول والاحتجاج، كيف وقد قبل هذا الحديث واحتج به في كثير من كتبه.

* الملاحظة التاسعة :

في (١/ ٦٤) أثر (١٠): علَّق على قول خارجه بن مصعب رَحِمَهُ اللَّهُ: (وهل يكون الاستواء إلَّا بجلوس)، بعد تضعيفه له ! بقوله: (أهل السُّنة يثبتون الاستواء، ويسكتون عن الكيفية) !

وكان قد حكم عليه في الطبعة الأولى بأنه: (منكر) ! فلما استدركته عليه في مقدمة تحقيقي، رجع فعلق عليه بهذه العبارة الغريبة ! ولم يأت بجديد، إذ انتقل من رد صحة الأثر إلى رد دلالته المستقرة عند أهل السنة وهي الإيمان بأن صفات الله تعالى لها كيفية لا يعلمها سواه.

ولم يذكر المحقق من سبقه إلى هذا الفهم من علماء السُّنة والأثر، فقد رووا هذا الأثر في كتبهم في الاعتقاد وإثبات الصفات والرد على الجهمية، ولم يفهموا منه أن فيه خوضًا في الكيفية التي كانوا يسكتون عنها، فكيف يروون عن غيرهم ذلك ويسكتون عنه ؟!

هذا من التناقض الذي نُنزِّه أئمة السُّنة وعلماء الأثر عنه.

ثم تضعيف المحقق لهذا الأثر ليس بصحيح ! فقد ضعَّفه بجهالة أحد رواته، ثم رمى خارجة بالكذب ! ولم يسند هذا إلى أئمة الجرح والتعديل ! فإن الراوي الذي جهَّله هاهنا هو: سعيد الدارمي، والراوي عنه هو ابنه أحمد بن سعيد شيخ المصنف، وهو ثقة، قال الإمام أحمد: ما قدم عليَّ خراساني أفقه بدنًا منه.

فهو يروي ما سمع من أبيه، وأبوه يقول: سمعت خارجة يقول.

فجهالته لا تضرُّ في مثل هذا الأثر، وأهل السُّنة والحديث لا يعاملون هذه الآثار معاملة الأحاديث المرفوعة كما هو معلوم عند علماء هذا الشأن، وقد تقدم بيان ذلك.

ثم كون خارجة كذَّابًا كما وصفه المحقق – ولا يصح ذلك كما بينته في تعليقي على أثر (رقم / ١٠) – فهذا لا يضره إن ثبت عنه؛ لأن هذا من قوله لا من روايته، وقد تلقاه عنه أهل السُّنة بالقبول، واحتجوا به على الجهمية، ولم ينكروا ما فيه من إثبات الجلوس، ولم يذكروا أن فيه خوضًا في الكيفية التي أمرنا أن نسكت عنها. فتنبه.

وللاستزاده انظر تعليقي على الأثر رقم (١٠).

* الملاحظة العاشرة :

في (٢/ ٢٤١) تكلم عن مسألة نزول الرب تعالى إلى السماء الدنيا هل يقال: ينـزل بذاتـه أو لا؟ والمصنف لم يتعرض لهذه المسألة، ولم يشر إليها ! ولكنها من الفوائد المضافة في هذه الطبعة الجديدة: (المنقحة المزيدة).

فقد ذكر المحقق أن لأهل السُّنة ثلاثة أقوال في هذه المسألة، ثم ذكر قول من قال: ينزل، ولا نقول: بذاته، ولا بغير ذاته، بل نطلق اللفظ كما أطلقه رسول الله ﷺ، ونسكت عما سكت عنه.

ثم قال المحقق: وهو الذي نصره ابن الجوزي في «صيد الخاطر» ! والذهبي في «السير».

ثم مال إلى ذلك ! وقال: وهو ما يُفهم من قول الأوزاعي، وحماد بن زيد، وإسحاق بن راهويه، وغيرهم من السلف: (أمروها كما جاءت بلا كيف).

ثم ذكر أثر الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ في نهيه لمن سأل عن النزول هل يقال: بعلمه أو بـماذا ؟ فقـال: اسكت عن هذا، فغضب غضبًا شديدًا، ثم قال: امض الحديث على ما روي.

قلت: فهمه لأقوال السَّلف غير صحيح، (فأين ذكـر الكيفيـة في قولنـا: (ينـزل بذاتـه) ؟! واستشهاده بأثر الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ في غير موطنه ! فهو يسأل عن تأويل النزول بـالعلم لا عـن نزوله بذاته أم لا ؟!

ومن ذكرهم ممن نصر هذا القول لا يُفرح بكلامهم في هذه المسألة !

فابن الجوزي من معطلة نصوص الصفات، ألَّف كتابه الآثم: «دفع شبه التـشبيه» في نـصرة مذهب الجهمية المعطلة في الصفات والرد على أهل السُّنة، وقد سماهم بـ (المُشبِّهة) عـلى طريقـة الجهمية في نبز أهل السنة والأثر بذلك، كما بينت ذلك في كتـابي «الاحتجـاج بالآثـار الـسلفية في إثبات الصفات الإلهية»، فانظره ففيه زيادة بيان.

وأما الذهبي فقد حكم على اللفظة (بذاته) بأنها: (مبتدعة، وأنها من فضول الكلام) !!

ولا أعلم من سبقه إلى ذلك من أئمة السنة والأثر، فإنهم لا يزالون يتناقلون هذه اللفظة بلا نكير بينهم إغاظة للجهمية والأشاعرة والمعطلة الذين يصرفون نصوص الصفات إلى المجاز لا

الحقيقة، ولم يفهموا منها أنها تخالف قول السلف: (أمروها كما جاءت بلا كيف) !

وقد صرَّح بها جمعٌ من أهل السُّنة في إثبات الاستواء، ومنهم: عثمان الدَّارمي (٢٨٠هـ) الذي حقق المحقق كتبه ! [(١)]، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة (٢٩٧هـ)، وابن جرير الطبري (٣١٠هـ)، وابن أبي زيد القيرواني (٣٨٦ هـ)، وأبو عمر الطلمنكي (٣٩٩)، ويحيى بن عمار (٤٢٢هـ)، وسعد الزنجاني (٤٧١هـ)، والسجزي (٤٤٤هـ) رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ ، وغيرهم كثير.

بل نقل غير واحدٍ إجماع السلف على إثبات هذه اللفظة، ومن ذلك ما نقله أبو نصر السِّجزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب «الإبانة»، فقد قال: (وأئمتنا: كالثوري، ومالك، والحمادين، وابن عيينة، وابن المبارك، والفضيل، وأحمد، وإسحاق متفقون على أن الله فوق العرش (بذاته) وأن علمه بكل مكان). [«العلو» للذهبي (٢/ ١٢٩٠)]

وقول أبي إسماعيل الهروي: ولم تزل أئمة السلف تُصرح بذلك. [«اجتماع الجيوش» (ص١٧٦)]

والذهبي قد أنكر على السجزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه اللفظة، فقال: هذا الذي نقله عنهم مشهور محفوظ سوى كلمة (بذاته) فإنها من كيسه ..! إلخ.

وقد تعقبه الشيخ التويجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «إثبات علو الله ومباينته لخلقه» (ص ٣٢) فقال:

---

(١) لكن لعل هذه اللفظة من الألفاظ التي انتقدها المحقق على الإمام الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ خوضه فيها في كتابه «النقض على المريسي» ! كما في حاشية (ص ١٣٥)، فقد علق على قول الدارمي: (وخلق آدم بمسيس) .. فقال: الأولى أن يعبر المصنف بتعبير شرعي أسلم من هذا .. !!

وقال قبلها: لفظ: (المسيس والمس) لا نعرفها وردت في القرآن، ولا في الحديث، بل نقول: خلقه بيده، على ما يليق بذاته العلية، ولا نعلم الكيفية، ولا نزيد على ما ورد. قاله الشيخ حامد الفقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ !!

قلت: هذا والله من الإفلاس العلمي أن ينقل كلام هؤلاء المتأخرين واعتراضهم على أئمة السنة والآثار في حواشي كتب السُّنة ويقرهم عليها !

فهل نترك كلام الإمام الدارمي ونأخذ بكلام حامد الفقي الذي ملأ حواشيه بهذا الانتقادات الباردة البعيدة عن الحق والصواب، والتي فيها الطعن في أئمة السنة أنهم تركوا الألفاظ الشرعية وابتدعوا ألفاظًا تدعو إلى التشبيه والكيفية على فهمه القاصر ؟!

قد تقدم ما حكاه أبو عمر الطلمنكي من الإجماع على أن الله تبارك وتعالى فوق السموات بذاته .. وقد نقله شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرح حديث النزول»، وأقرَّه على ذكر (الذات). ونقله الذهبي في كتاب «العلو» قبل كلام السجزي بصفحتين، وأقرَّه على ذكر (الذات)، فلا وجه إذًا لاعتراضه على السجزي.

وقد ذكر هذه الكلمة عدد كثير من كبار العلماء .. وذكر شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية عن علماء المالكية أنهم حكوا إجماع أهل السُّنة والجماعة على أن الله بذاته فوق عرشه، وفي هذا مع ما تقدم رد على اعتراض الذهبي على السجزي، وقد بيَّن الذهبي مراد العلماء من ذكر هذه الكلمة، وهو التفريق بين كونه تعالى على العرش، وكونه معنا بالعلم، وعلى هذا فليس ذكر (الذات) من فضول الكلام، كما سيأتي في كلام الذهبي الذي تعقَّب به كلام ابن أبي زيد القيرواني، وإنما هو من الإيضاح والتفريق بين علو الله فوق العرش بذاته، وبين معيته بالعلم مع الخلق. اهـ

وقال الشَّيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن رَحِمَهُ اللَّهُ في «الرسائل والمسائل» (٣/ ٣٤٧): قال ابن أبي زيد القيرواني في قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾: أي (بذاته)، وقد أنكر عليه من لا عِلمَ له، ولا اطِّلاع على مذهب السَّلفِ والأئمة [المُتقدِّمين] رضي الله عنهم أجمعين، وخبّط في هذا المقام بما لا طائل تحته من فضولِ الكلام الدَّال على فسادِ القصدِ، وعدم رسوخ الأفهامِ، فنعوذُ بالله من مَعرَّةِ الجهلِ والأوهام، ونستجير به من مزلةِ الأقدام. اهـ

قلت: فكذك يقال هاهنا في النزول (بذاته)، ولكن (نعوذُ بالله من مَعرَّةِ الجهلِ والأوهام، ونستجير به من مزلةِ الأقدام).

وأئمة السنة الذين يتنزهون عن فضول الكلام في حديث الناس وغيره هم أنزه الناس وأبعدهم عن فضول الكلام والخوض بلا علم في أبواب الاعتقاد والغيب. وقد تكلمت على هذه المسألة في تحقيقي لكتاب «إثبات الحد لله تعالى» للدشتي (ط/ ٢).

• الملاحظة الحادي عشر :

في (٢/ ٢٧٤) نقل قول القاضي أبي يعلى: (اعلم أنه غير ممتنع حمل هذا الخبر على ظاهره، وأن الحقو والحجزة صفة ذات لا على وجه الجارحة والبعض، وأن الرحم آخذة بها لا على وجه الاتصال والمماسة، بل نطلق ذلك تسمية كما أطلقها الشرع، ونظير هذا ما حملناه على ظاهره في وضع القدم في النار، وفي أخذ داود بقدمه لا على وجه الجارحة، ولا على وجه المماسة، كما أثبتنا خلق آدم بيديه، فاليدان صفة ذات، والخلق بها لا على وجه المماسة والملاقاة، كذلك ها هنا، وكما أثبتنا الاستواء لا على وجه الجهة والمماسة. اهـ

فقال المحقق: كلام أبي يعلى كلام جميل !! وهو مذهب السلف في باب الصفات !! سوى قوله: (لا على وجه الجارحة والبعض)، وقوله: (لا على وجه الاتصال والمماسة)، وقوله: (ولا على وجهه الجهة والمماسة)، فلو اقتصر على هذه العبارة لسلم من الاعتراض والانتقاد، ووافق السلف في قولهم: (أمروها كما جاءت من غير كيف).

قلت: وصف المحقق لهذا الكلام (بالجمال) يدل على عدم ضبطه لهذا الباب !! لأن كلام القاضي هذا دائر بين :

١- نفي حقيقة الصفات. ٢- وبين تفويضها.

والمحقق اعترض على القاضي تلك الألفاظ المبتدعة التي هي في حقيقتها نفي لصفات الله تعالى فأصاب في ذلك؛ ولكنه أقرَّه على التفويض ! ونسبته إلى السلف.

فالقاضي من كبار المفوضة كما بينت ذلك في كتابي «الاحتجاج بالآثار السلفية على إثبات الصفات اللإلهية»، وقد وقع في التفويض في هذا الكلام الذي نقله المحقق ووصفه (بالجمال) ! وأنه مذهب السلف ! وذلك في قوله: (بل نطلق ذلك تسمية كما أطلقها الشرع) !

فالمفوضة يثبتون الصفات من باب (اللفظ) و(التسمية) موافقة للكتاب والسُّنة في ظاهرها دون إثبات الحقيقة منها، وهي عندهم بمنزلة حروف المعجم التي ننطق بها من باب التسمية وإن كنا لا ندري ما معناها ولا نفهم المراد بها، وهذا المذهب من أشد مذاهب أهل البدع والأهواء كما بين ذلك ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «درء التعارض».

* الملاحظة الثانية عشر :

في (١/ ٤٥٢) نقل كلامًا طويلًا لابن الوزير اليمني من كتابه «إيثار الحق على الخلق»، وفيه قوله وهو يتكلم عن حديث أبي موسى ﷺ الذي رواه مسلم في «صحيحه»: «**حجابه النور**».

فقال ابن الوزير: .. وذِكرُ الحجاب قرآنيٌّ صحيح كما يأتي في آيات الصِّفات .. والحِجاب: حِجابٌ للعبادِ لا لله سبحانه ..) !

قلت: وقد أقرَّه المحقق على ذلك ولم يتعقبه بشيء !

وهذا القول هو عين تأويل الجهمية المعطلة لنصوص الحُجب الواردة في الكتاب والسُّنة، فالمعطلة يصرفون الحجب إلى أبصار الخلق بأنها هي التي تُحجب عن رؤية الرب تعالى، لا أنه ﷻ مُحتجب بحجبٍ حقيقية تحجب عن رؤيته.

قال ابن تيمية رحمه الله في «بيان تلبيس الجهمية» (٨/ ١٢٨): من تأمل نصوص الكتاب وما ورد في ذلك من الآثار عن الصحابة والتابعين علم بالضرورة علمًا يقينًا لا يستريبُ فيه أن لله ﷻ حِجابًا وحُجبًا مُنفصلة عن العبد يكشفها إذا شاء فيتجلَّى، وإذا شاء لم يكشفها. اهـ

ومن عجيب أمر هذا (المحقق !!) أنه مرَّ على (أبواب الحجب) في تحقيقه لكتب الدارمي رحمه الله في «الرد على الجهمية»، و«النقض على المريسي» فلم ينتفع بذلك هنا، ولا حول ولا قوة إلا با لله.

وانظر في نقض كلام المعطلة في نفي حقيقة الحجب عن الله تعالى كتاب «بيان تلبيس الجهمية» لابن تيمية (٨/ ٦٧-١٦٣).

* الملاحظة الثالثة عشر :

في (٢/ ١٩٩) علق المحقق على حديث الهرولة، فقال: «**أتيته هرولة**»: هو حق على ظاهره نُمرّه كما جاء .. وهو الذي كان يذهب إليه شيخنا الوادعي في هذه الصفة.

ثم نقل نقولًا كثيرة في تأويل هذه الصفة تناقض ما قرره !

فنقل كلام ابن قتيبة في صرف هذا الحديث عن ظاهره.

ثم نقل عن كبار أئمة الأشاعرة كذلك تأويل هذه الصفة، وفيها من شبههم في تأويل جميع

الصفات ولـم يتعرض له بشيء !

فنقل عن ابن بطال – وهو من أئمة الأشاعرة ! – كلامه في تأويل صفة: (الإتيان، والمشي، والهرولة، والقرب)، وأنها من صفات الأجسام التي تحمل على المجاز لا الحقيقة، ولم يتعقبه بشيء !!

فقال: قال ابن بطال: وأما وصفه تعالى بأنه: (يتقرب إلى عبده، ووصفه بالتقرب إليه، ووصفه بإتيانه هرولة، فإن (التقرب)، و(الإتيان)، و(المشي) و(الهرولة) محتملة للحقيقة والمجاز، وحملها على الحقيقة يقتضي:

١ – قطع المسافات،

٢ – وتواني الأجسام؛ وذلك لا يليق بالله تعالى ! فاستحال حملها على الحقيقة ! ووجب حملها على المجاز ! لشهرة ذلك فى كلام العرب، فوجب أن يكون وصف العبد بالتقرب إليه شبرًا وذِراعًا وإتيانه ومشيه معناه: التقرب إليه بطاعته وأداء مفترضاته، ويكون تقربه تعالى من عبده في قوله تعالى: (أتيته هرولة) أي: أتاه ثوابه مسرعًا. اهـ

قلت: فهل مثل هذه الشبه التي اتخذها المعطلة ذريعة لتعطيل سائر صفات الله تعالى وحملها على المجاز تنقل في حواشي تحقيق كتب السُّنة والرد على الجهمية ولا ترد ولا تتعقب بالإنكار !!

وهل صنف علماء السُّنة كتبهم هذه إلَّا للرد على هذه الشُّبه ونقضها على المعطلة لمن كان يفهم !

ثم نقل كذلك كلام الخطابي في الرد على من حمل هذا الحديث على ظاهره! فقال: لا أعلم أحدًا من العلماء أجراه على ظاهره ! أو احتج بمعناه، بل كل منهم تأوله على القبولِ من الله تعالى لعبده وحسن الإقبال عليه، والرضا بفعله، ومضاعفة الجزاء له على صنيعه. اهـ

فالخطابي ينقل الاتفاق على عدم الأخذ بظاهر هذا الحديث، فهو يناقض ما قرر المحقق عن شيخه من الأخذ بظاهره !!

وقد تكلمت عن هذه الصفة في كتابي «الاحتجاج بالآثار السلفية» (ص٣٧٤) وبينت أن لأهل السُّنة فيها قولين.

تنبيه هام:

قد أكثر المحقق من النقل في حواشي كتاب «السنة والرد على الجهمية» من النقل عن الجهمية والأشاعرة والمعطلة وغيرهم من أهل البدع والاستشهاد بكلامهم في أبواب السنة والاعتقاد مما جعله ينقل عنهم بعض مخالفاتهم لعقيدة أهل السنة والجماعة ولا ينعقبه بشيء !

قال الشيخ حمد بن عتيق رَحِمَهُ اللَّهُ في «الدرر السنية» (٣/ ٣٥٧): وليحذر طالب الحق، من كتب أهل البدع؛ كالأشاعرة، والمعتزلة ونحوهم، فإن فيها من التشكيك، والإيهام، ومخالفة نصوص الكتاب والسُّنة، ما أخرج كثيرًا من الناس عن الصِّراط المستقيم، نعوذ بالله من الخذلان). اهـ

وقال في وصيته الطويلة لصديق حسن خان: (.. إنك أحسنتَ الظنّ ببعض المتكلّمة، وأخذتَ من عباراتهم بعضًا بلفظه، وبعضًا بمعناه، فدخل عليك شيء من ذلك ولم تمعن النظر، وفيها لهم عبارات مزخرفة، فيها الداء العضال .. فأعرِضْ عما قالوه ، وأقبِلْ على الكتاب، والسُّنة، وما عليه سلف الأمة وأئمّتها، ففيه الشفاء والمَقْنَع. وبعض المصنِّفين يذكر ما عليه السَّلف، وما عليه المتكلمون ويختاره ويقرّره ! .. وليتك اقتصرتَ على ذلك ، ولم تكبِّر هذا الكتاب بمذهب أهل البدع :

١- فإنه لا خير في أكثره.

٢- وما فيه من شيء صحيح؛ فقد وُجِد في كلام السَّلف، وأئمة السُّنة ما يغني عنه بعبارات ينشرح لها الصدر ..) إلخ

وقد تكلمت عن هذه المسألة المهمة في كتابي: «التنبيهات الجلية على المخالفات العقدية في كتاب تحفة الأحوذي» (فصل في بيان أن ما وقع فيه الشارح إنما هو بسبب النظر في كتب أهل الكلام والنقل من مصنفاتهم).

* الملاحظة الرابعة عشر:

حكم على بعض الآثار بأنها من الإسرائيليات التي لا يجوز الاحتجاج بها !

وفي هذا اعتراض وتجهيل للسلف وأئمة السنة الذين يحتجون بهذه الآثار في كتبهم التي صنفوها لبيان العقيدة والرد على الجهمية، والتي لا يكاد يخلو منها كتاب من كتب أئمة السنة والاعتقاد المسندة.

فهل أئمة السنة في كتبهم المصنفة في تقرير السنة واعتقاد السلف الصالح والرد على الجهمية يحتجون بهذه الإسرائيليات المخالفة لعقيدة المسلمين ويسكتون عنها ؟!

وقد يقول: إن هؤلاء الأئمة قد أسندوا هذه الأقوال إلى أصحابها، وأن من أسندك فقد أحالك.

فالجواب: أن هذا ليس على إطلاقه؛ لأن المقام مقام نصرة السُّنة وبيان عقيدة أهل السنة والجماعة، وتقرير ما يدين الله به من الاعتقاد الصحيح الموافق للكتاب والسُّنة والرد على من خالف ذلك من فرق أهل الزيغ والضلال من الجهمية والمعطلة وغيرهم، وليس هو كتاب يجمع فيه صاحبه كل ما سمع من القصص والحكايات والأخبار سواء كانت موافقة لعقيدة المسلمين أو تخالفهم.

ولا يخفى أن أحدنا أذا أراد أن يصنف في أبواب الاعتقاد والرد على أهل البدع والأهواء فإنه يحتج عليهم بكل ما يدين الله به من النصوص والآثار والأقوال الموافقة لعقيدة السلف فضلًا عن عقيدة المسلمين، وأنه سينتقي من ذلك ما يوافق العقيدة الصحيحة، فكيف يظن بأئمة السنة أنهم يأتون بكل ما سمعوا في هذا الباب سواء كان موافقًا للشرع أو مخالفًا له، ثم يقولون: قد أسندنا لك هذه الأخبار، والعهدة على قائلها، ومن أسندك فقد أحالك، ولا ندين الله بها ولا نعتقد ما دلت عليه !

وليت الأمر اقتصر على رد الأخبار الواردة عن مسلمي أهل الكتاب، بل حتى على الأخبار الواردة عن بعض الصحابة ﭫ، وكأن الصحابة ﭫ لا يميزون بين ما يوافق ما جاء به النبي ﷺ، وبين غيره من الأديان المحرفة والمبدلة المخالف لدين الله الصحيح ؟!

إن من المؤسف أن هذا التهمة قد وقع فيها كثير من محققي كتب السُّنة والاعتقـاد المسندة ! ومن ذلك ما وقع فيه المحقق هاهنا، فقد قال في كثير من الآثار التي احتج بها المصنف في الـرد على الجهمية: إنها لا تقبل؛ لأنها من الإسرائيليات، ومن ذلك:

قال (٢/ ١٨٩) عن أثر الصحابي الجليل عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما: (خلق الله عز وجل الملائكة من نور الذراعين والصدر)، – مع صحة إسناده إليه – بأنه: (منكر، وهو من الإسرائيليات) !

فتفطَّن إلى ما لم يتفطَّن له الصحابي الجليل عبدالله رضي الله عنه، بل وأئمـة الـسنة مـن بعـده ومـنهم المصنف.

بل زاد عدوانه فقال (٢/ ٢٨٢): (وهذا مما حمله عبدالله بن عمرو رضي الله عنه عن أهل الكتاب، **فلا عبرة به**). اهـ

فهل يقال هذا في حق أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ؟! ومن سبقك إلى هذا القول من أئمة الـسُّنة وقـد رووا هذا الأثر في كتب السُّنة والاعتقاد ؟!

والأمثلة كثيرة على رد المحقق لآثار السلف بأنها من الإسرائيليات.

* الملاحظة الخامسة عشر:

الدعوة إلى الإرجاء !

ففي (١/ ٥٧٧) أحال المحقق القارئ في تعليقه على مسألة تكفير تارك الصلاة إلى مقال ربيع المدخلي الذي سماه: (متعالـم مغرور ..) !

وهذا المقال قد دعا كاتبه فيه إلى مذهب المرجئة الصريح في ترك العمل بالكلية، وتـصحيح إيمان العبد بمجرد الكلمة وإن ترك العمل مع القدرة عليه، وأنه سينال شفاعة أرحم الـراحمين يوم القيامة بمجرد الكلمة، وقد احتج في مقاله بشبه المرجئة الأوائل ولم يأت بجديد !

وقد جُمعت هذه المقالات في كتابٍ سماه: «المقالات الأثرية في الرد على شبهات الحدادية».

وقد عُرض هذا الكتاب على (اللجنة الدائمة للإفتاء في المملكة العربية السعودية)، فأصدرت اللجنة فيه الفتوى التالية:

إشارة للاستفتاء المقيد في الإمانة العامة لهيئة كبار العلماء برقم (٣٥٠١٢٧٢٣)، وتاريخ (٢٠/ ٧/ ١٤٣٥هـ)، المرفق به (المقالات الأثرية في الرد على شبهات الحدادية) للدكتور ربيع بن هادي المدخلي.

أفيدك أنه سبق صدور عدد من الفتاوى في الرد على مثل هذه المسألة من اللجنة الدائمة للفتوى مرفق نسخ منها، وفيها الكفاية إن شاء الله في رد مثل هذه التوجُّهات.

وقد أرفقوا بهذا الخطاب الفتوى التالية:

قال السائل: ظهرت في الآونة الأخيرة فكرة الإرجاء بشكل مخيف، وانبرى لترويجها عدد كثير من الكُتَّاب، يعتمدون على نقولات مبتورة من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، مما سبب ارتباكًا عند كثير من الناس في مسمى الإيمان، حيث يحاول هؤلاء الذين ينشرون هذه الفكرة أن يخرجوا العمل عن مسمى الإيمان، ويرون نجاة من ترك جميع الأعمال، وذلك مما يسهل على الناس الوقوع في المنكرات وأمور الشرك .. إلخ

فأجابت اللجنة: هذه المقالة المذكورة هي (مقالة المرجئة) الذين يخرجون الأعمال عن مسمى الإيمان، ويقولون: الإيمان هو التصديق بالقلب، أو التصديق بالقلب والنطق باللسان فقط، وأما الأعمال فإنها عندهم (شرط كمال) فيه فقط وليست منه، فمن صدق بقلبه ونطق بلسانه فهو مؤمن كامل الإيمان عندهم، ولو فعل ما فعل من ترك الواجبات وفعل المحرمات، ويستحق دخول الجنة ولو لم يعمل خيرًا قط .. ولا شك أن هذا قول باطل وضلال مُبين مخالف للكتاب والسُّنة وما عليه أهل السُّنة والجماعة سلفًا وخلفًا، وأن هذا يفتح بابًا لأهل الشر والفساد للانحلال من الدين وعدم التقيد بالأوامر والنواهي والخوف والخشية من الله سبحانه.

إلى أن قالت اللجنة: .. وأما ما جاء في الحديث: «**أن قومًا يدخلون الجنة لم يعملوا خيرًا قط**»، فليس هو عامًّا لكل من ترك العمل وهو يقدر عليه، وإنما هو خاص بأولئك لعذر منعهم من العمل، أو لغير ذلك من المعاني التي تتفق مع مقاصد الشريعة.

هذا واللجنة الدائمة إذ تُبين ذلك، فإنها تنهى وتحذر من الجدال في أصول العقيدة؛ لما يترتب على ذلك من المحاذير العظيمة، وتوصي بالرجوع في ذلك إلى كتب السلف الصالح، وأئمة

الدين المبنية على الكتاب والسُّنة وأقوال السلف، وتحذر من الرجوع إلى الكتب المخالفة لذلك، وإلى الكتب الحديثة الصادرة **عن أناس متعالمين** لم يأخذوا العلم عن أهله ومصادره الأصـيلة، وقد اقتحموا القول في هذا الأصل العظيم من أصول الاعتقاد، وتبنوا مذهب المرجئة، ونسبوه ظلمًا إلى أهل السُّنة والجماعة، ولبَّسوا بذلك على النـاس، وعـززوه عـدوانًا بالنقـل عـن شـيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى وغيره من أئمة السلف بالنقول المبتورة، وبمتشابه القول، وعدم رده إلى المحكم من كلامهم، وإنا ننصحهم أن يتقوا الله في أنفسهم، وأن يثوبوا إلى رشدهم، ولا يصدعوا الصف بهذا المذهب الضال، واللجنة أيضًا تحذر المسلمين مـن الاغـترار والوقـوع في شراك المخالفين لما عليه جماعة المسلمين أهل السُّنة والجماعـة. وفـق الله الجميـع للعلـم النـافع والعمل الصالح والفقه في الدين. اهـ

فهذه بعض النقولات من هذه الفتوى التي أرفقتها اللجنة بهذا الخطاب، وهي تنطبق تمامًـا على ما قرره الكاتب في مقاله الذي أحال إليه المحقق !

وقد تصدَّى للرد على هذه (المقالات الإرجائية) جمع من أهل العلم وطلبته في هـذه الـبلاد وغيرها، وهي مبثوثة متداولة في الشبكات العنكبوتية لمن أرادها.

ومن الغريب أن المحقق قد ذكر بعد إحالته لهذه المقـالات بـست صـفحات (١/ ٥٨٣) مـا يناقض ما قرره الكاتب في هذه المقالات الإرجائية، ولم يتعقبه بشيء !

فقد نقل عن ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ من «فتح الباري» (١/ ٢٣) قوله: ونقل حرب عـن إسـحاق قال: غلت المرجئة حتى صار من قولهم: إن قومًا يقولون: من ترك الصلوات المكتوبات، وصوم رمضان، والزكاة، والحج، وعامة الفرائض من غير جحود لها، لا نُكفِّـره، يرجـى أمـره إلى الله بعد، إذ هو مُقرٌّ، فهؤلاء الذين لا شك فيهم. يعني: في أنهم مرجئة.

قلت: وهذا هو عين كلام ربيع الذي قرره في هذه المقالات !

قال ابن رجب: وظاهر هذا: أنه يكفر بترك هذه الفرائض. اهـ

قال: وكثير من علماء أهل الحديث يرى تكفير تارك الصلاة، وحكـاه إسـحاق بـن راهويـه إجماعًا منهم، حتى إنه جعل قول من قال: **لا يكفر بترك هذه الأركان مع الإقرار بها من أقـوال**

المرجئة. اهـ

هكذا ينقل هذه النقولات ولا يتعقّبها بشيء، وكلها تناقض ما قرره ربيع من هذه (التوجُّهات) التي وصفها المحقق: بأنها (بحث ماتع، فانظره) !

فهذه بعض الملاحظات التي وقفت عليها في هذه الطبعة (الجديدة المنقحة وتحوي على زيادات وتراجعات) !

وقد أعرضت عن الانتقاد الواقع في تحقيق نص الكتاب حتى لا أطيل في هذه المقدمة، وكذلك هو أمر خطبه يسير بالنسبة لمخالفاته لعقيدة أهل السُّنة والجماعة ومنهجهم.

وأخيرًا فإني أعيد إسداء النصيحة لهذا المحقق مرة أخرى فعليه أن يتعلم العقيدة الصحيحة من مصادرها ومن أهلها الراسخين فيها، وأن يحترم السلف الصالح وأئمة السنة والأثر، وأن لا يتقدم بين أيديهم بقول يخالفهم فيه، وأن لا يتجرأ عليهم بتلك التعليقات المخالفة لهم ولمنهجهم ولعقيدتهم كما مرَّ بيان ذلك في تعليقاته على كتاب «السُّنة» لعبدالله فقط، سوى تعليقاته وتخريجاته على باقي كتب السُّنة !!

فليست العبرة بالتصحيح والتضعيف، ولا بجمع الطرق ودراسة الأسانيد - وإن كان هذا أمرًا مهما لا يخفى - فإن وسائل العلم الحديثة كالحاسوب وغيره من البرامج قد يسرَّ الله بها الشيء الكثير من ذلك العلم على كثير من طلبة العلم !

وإنما يوزن العالم وطالب العلم باتباع السلف الصالح وأئمة السنة والآثار، واقتفاء آثارهم، واحترامهم، وعدم الجرأة عليهم بوصف كلامهم بـ (النكارة) [(١)]، أو (عدم

(١) كما في قوله على أثر ابن المبارك رَحِمَهُ اللَّهُ في إثبات الحد الذي أجمع عليه أهل السنة عليه: بأنه قول (منكر) ! نعم، قد تقول: (رجعت عنه، واستغفر الله من ذلك) ! فأقول: قد أحسنت في ذلك؛ لكن كان الأولى بك وبكل طالب علم يريد أن ينصب نفسه حاكمًا على كتب السلف وأئمة السنة مُصحِّحًا ومضعفًا ومنتقدًا ومستدركًا على أئمة السلف والأئمة الأعلام من أهل السنة، أن يتعلم عقيدتهم الصحيحة ويتضلع من ذلك، فإذا ضبط هذا الأصل، فلينشغل بعد ذلك بكتب السُّنة (تحقيقًا لنصوصها وتخريجا لآثارها)، وتميزًا لمقبولها من مردودها، حتى لا يكون عمله: (تخريبًا وتشويهًا) !

الإنصاف) [١]، أو بـ (مخالفته للكتاب والسُّنة) [٢]، أو بنقل كلام أهل البدع في كتب السلف وإقراره مع ما فيه من مخالفة لعقيدة أهل السنة والجماعة [٣] !

فهذا هو الميزان عند أهل السُّنة الذي يوزن به العالم من الجاهل، والسُّني من البدعي، والمقلد من المتبع.

ووالله لئن يقال عن طالب العلم : إنه جاهل أو مُقصِّر في علم التخريج، والحكم على الأسانيد، وتتبع الطرق والروايات، لهو أهون وأيسر من أن يقال عنه: جاهل في تقرير العقيدة، ومخالف لأهل السُّنة فيها !

ورَحِمَ الله البربهاري إذ يقول: اعلم أن العلمَ ليس بكثرةِ الرِّوايةِ والكتب؛ ولكن العالم: مَن اتبع الكتابَ والسُّنة، وإن كان قليل العلمِ والكُتبِ، ومَن خالفَ الكتابَ والسُّنة فهو صَاحبُ بدعةٍ وإن كان كثيرَ الرِّواية والكُتب. اهـ [«طبقات الحنابلة» (٢/ ٣٠)]

هذا وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

ولكن لعل انكبابه على دراسة كتب المصطلح كـ«النزهة»، و«البيقونية»، و«الموقظة» !! وتتبع شروحها، ودراسة أسانيد الأحاديث، وتتبع طرقها، والحكم عليها قد أشغله عن تعلم العقيدة الصحيحة والرسوخ فيها ! (فأغم) العلماء وطلبة العلم بتلك التعليقات المخالفة لعقائدهم ومنهاجهم، وبتلك الأحكام الغريبة على الأحاديث والآثار التي تلقها أهل السُّنة بالقبول والتسليم، فنصب نفسه للقيام بهذا الواجب الذي تخلّى عنه علماء السُّنة (زعم !!) منذ صنف الأئمة هذا المصنفات إلى وقتنا الحاضر.

(١) كما تقدم ذلك في تعليقه على بعض كلام السلف في أبي حنيفة !

(٢) كما في تعليقه على أثر الصحابي الجليل عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، وأنه قول عبدالله رضي الله عنه ولا عبرة به !!

(٣) كما في نقله عن ابن الوزير اليمني، وابن بطال الأشعري !